بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب

الأمانة العامة
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

الرقـم : ٩ /16/2/3
التاريخ : ١٧ / جمادى الأولى /١٤٤٣هـ
الموافق : ٢١ / ديسمبر/ ٢٠٢١م
اليـــوم : الثلاثاء

محضر تقـريري للجلسة ٩ /٣ /١٦/٢

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية التاسعة من الفترة الثالثة للدورة الثانية من دور الانعقاد السنوي السادس عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء بتاريخ ١٧ / جمادى الأولى /١٤٤٣هـ الموافق ٢١ / ديسمبر/٢٠٢١م .

برئاسة الأخ / يحيى علي الراعي رئيس المجلس

وحضر الجلسة من الجانب الحكومي :

١- الـدكتور / علـي عبـد الله أبـو حليقـه وزيـر الدولـة لشـؤون مجلسـي النـواب والشـورى
٢- اللـواء / عبـد السـلام أحمـد الضـلعي وكيـل أول وزارة الإدارة المحليـة
٣- الأخ / محمـد غالـب الثلايـاء وكيـل وزارة الادارة المحليـة لقطـاع المـوارد

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم.. ثم باسم الشعب) .. استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه.. بعد تصحيحه بأن هيئة رئاسة المجلس وعدد من الإخوة أعضاء المجلس قاموا بعد رفع الجلسة بزيارة ضريح الشهيد الرئيس صالح الصماد ووضعوا عليه أكليل من الزهور وقراءة الفاتحة بمناسبة الذكرى السنوية للشهيد .

ثم ندد المجلس باستمرار جرائم الحرب التي يرتكبها طيران تحالف العدوان السعودي الاماراتي برعاية امريكية بريطانية.. وادان الاستهداف المنهج لطيران العدوان والذي يتجاوز المائة غارة يومياً باستخدام الصواريخ والقنابل المحرمة دوليا في ضرب الاحياء والاعيان المدنية في العاصمة صنعاء ومحافظات مارب، الجوف، صعدة، الحديد، تعز وعدد من المحافظات اليمنية الأخرى..

كما ادانوا استمرار مسلسل قتل الاطفال والنساء وترويع الآمنين في مخالفة صارخة للقوانين والمواثيق الدولية والانسانية والاخلاقية.

كما أكد الاخ رئيس المجلس انه كلما تحرك الرباعي المشؤوم بالاتجاه نحو الحل السياسي وتغليب الحل السلمي في اليمن تتصاعد حدة تكثيف الضربات الجوية لاستهداف المزيد من المنشئات الخاصة والعامة اضافة الى التدمير المنهج لتجهيزات مطار صنعاء مشيراً أنه كلما جرى الحديث عن الحل السلمي وضرورة فتح مطار صنعاء امام المسافرين والمرضى يزداد سعار تحالف العدوان لتكثيف القصف الصاروخي وتدمير المزيد من مقدرات الشعب اليمني وهذا يؤكد حقيقة ازدواجية معايير تلك التوجهات التي تلوح بها الرباعية في تصريحاتها حول اهمية تحقيق السلام في اليمن فيما يتم تكثيف الغارات لتدمير اليمن ارضاً وانساناً..

واضاف رئيس المجلس ان ذلك يأتي في اطار المناورات السياسية لإيهام العالم بانهم دعاة سلام ، وأنا لهم ذلك وهم مستمرون في ارتكاب جرائم الحرب بحق ابناء الشعب اليمني للعام السابع على التوالي .

كما ناشد اعضاء المجلس العالم بوقف ما يتعرض له ابناء الشعب اليمني من جرائم في الداخل والخارج والتي كان اخرها الاعتداء على الطفل مازن فليته وقتله غدرا على ايدي قطاع الطرق في مناطق سيطرة قوى العدوان والارتزاق بين محافظة مارب والجوف..

واستنكر هذه الجريمة النكراء وغيرها من الجرائم التي حدثت من قبل ومنها جريمة قتل السنباني واخرين .. كما ندد الإخوة الاعضاء بالاستهداف الممنهج للمغتربين اليمنيين في الولايات المتحدة الامريكية وما يتعرضون له من سطو وقتل في محلاتهم في البلد الذي يدعي زورا رعايته للحرية والديمقراطية حيث يتعرض فيه المغتربين ومنهم اليمنيين لجرائم القتل اليومي في محلاتهم التجارية وعلى مرأى ومسمع من الحكومة الأمريكية ..

وطالب الإخوة الاعضاء بمخاطبة مجلس النواب الامريكي والمنظمات الحقوقية للعمل على الزام السلطات الامريكية بوضع حد لاستهداف المغتربين اليمنيين في الولايات والمدن الامريكية..

وطالبوا المنظمات الانسانية والمعنية بحقوق الانسان الاضطلاع بدورها المسؤول بالضغط على حكومة الفار هادي بوقف جرائم التقطع للمسافرين اليمنيين عبر المحافظات الواقعة تحت سيطرة قوى الاحتلال السعودي الامريكي.. وشدد على ضرورة سرعة العمل على فتح الموانئ والمطارات اليمنية وفي مقدمتها موانئ م/الحديدة امام المسافرين والمرض اليمنيين للحد من الجرائم والمعاناة التي يتعرض لها ابناء الشعب اليمني.

بعد ذلك استمع المجلس الى رسالة الأخ المشير / مهدي المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى بشأن مشروع قانون بتعديل المادة رقم (١٤٣) من القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢م بشأن الاحوال الشخصية وأقر المجلس احالة الرسالة الى اللجنة المشتركة من لجنتي العدل والأوقاف وتقنين أحكام الشريعة الإسلامية للدراسة مع مراعاة عدم التعارض مع الشريعة الاسلامية، وموافاة المجلس بنتائج ما توصلت اليه اللجنة .

ثم استمع المجلس إلى توصيات لجنة السلطة المحلية الواردة في تقريرها بشأن تقييم مستوى تحصيل الموارد المالية للوحدات الادارية خلال العام ٢٠٢٠م .. وخلال النقاش اكد الإخوة الاعضاء على ضرورة الزام الحكومة بصرف مخصصات السلطة المحلية حتى تستطيع القيام بأعمالها وتعويضها عن مورد الزكاة الذي كان من الموارد الأساسية للسلطة المحلية .. كما طالبوا بعدم إصدار أي تعاميم من قبل وزاره الادارة المحلية تخالف قانون السلطة المحلية .. واكد الأخ / وكيل وزارة الإدارة المحلية بعدم اصدار أي تعاميم تتعارض مع قانون السلطة المحلية .

بعد ذلك التزم الجانب الحكومي، ممثلا بوكيل اول وزارة الادارة المحلية، بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير .. ثم أجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية المطلوبة .

ثم استكمل المجلس الاستماع الى تقرير لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان بشأن المعالجات المقترحة لمصفوفة الاشكاليات المتعلقة بقضايا السجناء والسجون .. وارجأ مناقشته الى جلسة قادمة بحضور الجانب الحكومي .

كما أقر المجلس ادراج التقرير التكميلي للجنة الدفاع والأمن بشأن شكاوي عدد من الجمعيات السكنية والمواطنين من إجراءات لجنة حصر أراضي القوات المسلحة إلى جدول أعمال هذه الفترة .

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء